الملتقى الدولي الأول حول : التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة

خلال الفترة 12و13نوفمبر2017

ورقة بحثية تندرج ضمن أعمال المحور الأخير تحت عنوان :

الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين وانعكاساتهما في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول مع إشارة للتجربة الإماراتية*

من إعداد :

ط.دكتوراة لعراف زاهية

جامعة محمد بوضياف المسيلة/الجزائر

moonlaaraf@gmail.com

الاستاذ :روازقي..

جامعة محمد بوضياف المسيلة/الجزائر

abderrahman-15@yahoo.fr

E-governance and e-democracy and their implications for the development of the information society and the digital economy on the economic development of countries with a reference to the UAE experience

zahia Laaraf *rowazgi…*

Mohammed Boudiaf University; Messila, Algeria

*بحث مستل من أطروحة دكتوراه.

ملخص الدراسة : من خلال هذه الورقة البحثية سوف نتطرق لمفاهيم عامة حول الحوكمة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية وانعكاساتهما في تشيد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي مع وضع التجربة الإماراتية قيد التحليل باعتبارها دولة رائدة في المجال ، وقدمنا ختاما مجموعة من التوصيات فيما يخص الاقتصاد الوطني .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة الإلكترونية ، الديمقراطية الإلكترونية ، مجتمع المعلومات ، الاقتصاد الرقمي ، الرأسمال الفكري.

Summary : In this paper we will address general concepts of e-governance and e-democracy and their implications for the construction of the information society and the digital economy . with the UAE experience being analyzed as a leading country in the field and concluding a set of recommendations for the national economy.

Key words : e-governance , e-democracy, information society , the digital economy, intellectual capital.

المقدمة :

يمنح اليوم مسار التنمية الاقتصادية مكانة متنامية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، وتشكل المعركة الرقمية وتدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية وعاملا رئيسيا لتحضير الحكومات لمواجهة تحديات العولمة، غير أنه من غير الممكن تصور إمكانية عصرنة الاقتصاد دون التحكم السريع في النظام الرقمي من طرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين (المؤسسات ،الإدارات ،الشركات ،والمواطنين)ودون تبني مقاربة ناجعة وفعالة لتنمية الرأسمال الفكري والبشري، وهذا ما جعل الحكومات تتبنى مشروع الحوكمة الإلكترونية ومن خلالها الديمقراطية الإلكترونية ،كحل لضغوط التحول نحو تقديم الخدمات بشكلها الإلكتروني وبطريقة مباشرة.

مشكلة الدراسة :

-تنحصر مشكلة الدراسة في التعرف على ماهية الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين ، وانعكاساتهما في تشييد مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول.

خطوات الدراسة :للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث مباحث كما يلي :

-المبحث الأول : وتناولنا فيه مفاهيم عامة حول الحوكمة الإلكترونية .

-المبحث الثاني : وتناولنا فيه مفاهيم عامة حول الديمقراطية الإلكترونية.

-المبحث الثالث : وتناولنا فيه انعكاسات الحوكمة والديمقراطية الإلكترونية في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول مع إشارة للتجربة الإماراتية.

منهج الدراسة : قمنا بإستخدام المنهج التحليلي الوصفي في معالجتنا لمواضيع الدراسة.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في أهمية المواضيع المبحوثة في واقعنا الفعلي، وهما الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين ،واللذين يشكلان مدخلين جديدين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطن ورفع مستوى حياته، وهما وسيلتان هامتان لتجنب البيروقراطية والفساد الإداري، ولزيادة الشفافية والانفتاح وحرية التعبير للمواطن.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الحوكمة الإلكترونية

يعتبر التقدم في التحضير للإدارة الإلكترونية وتطبيقها تقدما تدريجيا إلى مفاهيم وتطبيقات أخرى تؤدي بالضرورة إلى التحول من المفهوم التقني الرقمي ،إلى مفهوم أوسع وأشمل يفضي إلى التصور الحالي للإدارة الإلكترونية ، المفهوم الجديد هو الحوكمة الإلكترونية ، حيث وكما سنذكر سيعتمد على إعادة هندسة إدارية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية وتنظيمها وفق مبدأ الحوكمة .

أولا :مفهوم الحوكمة الإلكترونية

تعرف الحوكمة على أنها "العمل على إشراك جميع الأطراف في المؤسسة الواحدة في عملية إتخاذ القرار ، أي أن القرار لا يكون مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة ، وكذلك أن تتوفر المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح ، وتحديد مسؤولية وحقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة ،وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري ،وإلى التأكد من أن المؤسسات تدار بطريقة سليمة ، وأنها تخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة ، مع ضمان أن جهود الإدارة تنصب للحفاظ على المصالح العليا للمجتمع والدولة والعاملين ، والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل" [1] ف "الحوكمة نظام سياسي يعبر عن فكرة الحكم الجيد أو الرشيد ، فهو نظام للحكم يقوم على الشراكة الحقيقية بين المواطنين ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني في تدبير الموارد المالية اللازمة لدعم جهود التنمية ، وتنظيم إدارة القوى السياسية والاجتماعية داخل المجتمع ، وتوجيهها لحماية حقوق المواطن والقضاء على مشاكله بما يحقق الرفاهية وجودة الحياة "[2] وتعرف الحوكمة الإلكترونية بأنها "نمط للحكم يستخدم كافة الأنشطة الإلكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الهيئة الرسمية والغير الرسمية ، بما يدعم صياغة السياسات وآلية تنفيذها لتحقيق الديمقراطية ،وحماية حقوق المواطن والحفاظ على الاستقلالية وزيادة الكفاءة في توزيع الخدمات الإلكترونية بما يحقق التنمية المستدامة "[3].

ثانيا :بعض مجالات الحوكمة الإلكترونية

يجب على الحوكمة الإلكترونية أن تستهدف مجموعة من القطاعات ، وكلما اتسع حجمها –القطاعات – نحكم على مشروع الحوكمة الإلكترونية بالنفاذ والنجاح ، لأن الإنتشار المنتظم والمنظم في أكبر قدر ممكن من القطاعات يعني إستعمالا أكثر من طرف الجمهور وإتقانا أكثر ، كما أن هذا يعني تنفيذ مشروع الحوكمة الإلكترونية والانتقال به من مراحل التجهيز ومحاولة التنفيذ إلى مراحل تكوين نموذج الحوكمة الإلكترونية ، ومن أهم المجالات التي ينبغي على الحوكمة الإلكترونية أن تشملها :

1-العقود الإدارية :

يعرف العقد شكليا أنه إتفاق إرادتين حول إحداث أثر قانوني معين أو أنه إتفاق يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين بمنح أو فعل شيء ما[4]، ولا مانع حسب التعبير الإداري من إجراء العقد بين المواطنين أو المؤسسات أو حتى بين المؤسسات والمواطنين ، لكن التعبير القانوني الواضح لابد أن يعني طرفي العقد بالحضور أو ب آليات قانونية ملموسة كالوكالة ، لكن الأمر الذي يعني الحوكمة الإلكترونية هي العقود بالشكل الإلكتروني أو عن بعد ، لذلك تزداد الصعوبة في طريقة التعاقد ، ومن جهة أخرى إنجاز العقد إلكترونيا بالسرعة المطلوبة يكون مفيد جدا .

-أخضعت بعض الدول التعاقد الإلكتروني لبعض القواعد كالموثوقية الإلكترونية ، وتحديد أهليتهم القانونية والتعامل ، كما تسهر على توثيق التعاملات أو العقود الإلكترونية ، مثل التوجيه الأوروبي رقم 93 لسنة1999[5] الذي يأخذ بفكرة الموثق الإلكتروني ، كما إتجهت مثلا دبي لهذه الفكرة ، وجعلت لمهنة الموثق الإلكترونية مهمة فعلية في تسجيل العقود الإلكترونية وتحريرها بشكل رسمي .

وفي إختصار لمراحل إبرام العقد الإلكتروني ، فإنه يمر بالمراحل التالية :

أ-الالتزام قبل التعاقد بالإعلام وأخذ المعلومات الكاملة والمفصلة مثل : المصاريف، طرفي العقد، المدة الزمنية.

ب-التأكد من سلامة الوثائق ،مع ظهور أصولها بطوابعها وأختامها .

ت-الإلتزام بالإعلام اللاحق لإبرام العقد إذ أن هذا العنصر يتطلب ظهور العقد وشروطه ، كالحق في العدول عن العقد ، والخدمات ما بعد البيع والضمانات ..الخ.

ث-التصديق على العقد يكون وفق المعلومات الشخصية وأرقام الهوية إضافة إلى التوقيع الإلكتروني ، حيث يكتسي التوقيع الالكتروني أهمية بالغة من حيث أن المعاملة لا تتم إلا بالمصادقة الالكترونية ، وهذا ما يشكل مشكلة أساسية في كثير من النظم التي تجد إشكاليات في هذه المرحلة و ما يرافقها في الأمن الالكتروني.

2-الممارسات السياسية :

يكتسي هذا العنصر أهمية بالغة ، نظرا أن العمليات السياسية التي تعود الجمهور على إجرائها بالطرق التقليدية ستكون بطرق إلكترونية سهلة وسرية ، إضافة إلى المشاركة السياسية الفعالة ، مثل إجراء الإنتخابات ، والاطلاع على الإجتماعات الرسمية والدورات البرلمانية ، وغيرها ومن الملاحظ أن العديد من الدول المتقدمة ،ذات التجربة الناجحة

للحوكمة الإلكترونية ، بادرت إلى إجراء العديد من العمليات السياسية إلكترونيا مثل : الإنتخابات القائمة على التصويت الإلكتروني .

3-التعليم الإلكتروني :

لابد أن يتوفر التعليم بالشكل المتطور ، حيث غالبية التعليم التقليدي تستبدل بالإلكتروني لتوفير عدة مزايا أهمها توفير مبدأ التعليم للجميع ، كما يقضي على مشكلة ضيق المدارس والجامعات لكن بالمقابل يوفر نوعية معينة للتعليم كي يتقن تلقي الدروس وإستيعابها دون معلم يسهل تلقيها[6].

إضافة إلى هذه المجالات هناك مجالات أخرى للحوكمة الإلكترونية أهمها :

-الخدمات الإجتماعية .

-الضرائب.

-الأمن العام.

-الرعاية الصحية.

-الخدمات المالية ووسائل الدفع[7].

4-الصحة : حيث أن قطاع الصحة يحتاج فعلا إلى إدارة إلكترونية تبتعد عن الطابع التقليدي ، خاصة أن مهام الصحة في غالبيتها تتسم بالطابع الإستعجالي.

5-التنمية المحلية : حيث أن التنمية المحلية ومتطلباتها من توسع كبير للهيئات المحلية الإقليمية والإدارية ،تتطلب تطبيقا فعليا للحوكمة الإلكترونية خاصة في جانبها الإداري مما يسهل الكثير من مهام الإدارات مع المواطنين ومع المؤسسات ، قصد تسريع أداء الخدمات.

6-الجانب المالي : تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجانب المالي العام للدولة ، وكذا الجانب الخاص بأداء المستحقات المالية ، أو ما يصطلح عليه النقود الإلكترونية يجعل من المعاملات المالية أكثر سرعة إضافة إلى إختصار العديد من الإجراءات الإدارية التي يمكن أن ترجع بالسلب على المعاملات المالية .

ثالثا : أهداف الحوكمة الإلكترونية

إن نجاح تطبيق الحوكمة الإلكترونية ينعكس من خلال تحقيق فوائد عدة فهي تأخذ بالإصلاح في القطاع العام عددا من الجوانب[8] ، متمثلة في زيادة الكفاءة من خلال تحسين إنتاجية القطاع العام ،والتوجه نحو اللامركزية ، من خلال تمكين القوى العاملة وتنشيط المساءلة لدى الأطراف المعنية ، من خلال جعل موظفي القطاع العام أكثر مساءلة عن قراراتهم وتحسين إدارة العمل لصالح راحة المواطن ، ويسهم تطبيق الحوكمة الإلكترونية في تحقيق الأهداف التي ترمي الحكومات إلى تحقيقها من أجل تحقيق عمليات الإصلاح المجتمعي وهي كالآتي :

1-رفع مستوى الكفاءة الإدارية : ونقصد به زيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال الحكومية من خلال زيادة إنتاجية العاملين والحد من نسبة العمالة المقنعة[9].

2-تحسين مستوى الخدمة المقدمة للمواطنين ،إذ ترتكز إستراتيجيات تطبيق أجندة الحوكمة الإلكترونية في التركيز نحو المستهلك ، من خلال تقديم الواجهة نحو المواطن والأعمال[10] .

3- تحسين مستوى حياة المواطنين : يساهم تطبيق تكنولوجيات المعلومات في رفع مستوى حياة المواطنين باتجاه الأفضل ، مما أعطى الدول الدافعية لتطبيق النظم التي تساهم في رفع مستوى الديمقراطية لديها [11].

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الديمقراطية الإلكترونية

تعتبر الديمقراطية الإلكترونية أهم جانب من جوانب الحوكمة الالكترونية ،لأنه يهتم بالأمور والشؤون السياسية العليا للبلاد ، أو بشكل أدق يهتم بأساسيات النظام السياسي في علاقات السلطات وعلاقة النظام بالمواطنين ، وهذا الأخير أهم لأنه يجعل من شرعية النظام السياسي واستمراريته من الثقة اللازمة للمواطنين ، ومدى الإستجابة للقوانين والنظم .

أولا : مبادئ الديمقراطية الإلكترونية

1-الديمقراطية الإلكترونية إستراتيجية حكومية تهدف إلى دعم العملية الديمقراطية .

2-دعم الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

3-قيم الديمقراطية يجب أن تعتمد كقيم للديمقراطية الإلكترونية.

4-ترتبط الديمقراطية الإلكترونية بالحكم الراشد عن طريق أسسه من الكفاءة ،الفعالية والشفافية وغيرها .

5-إحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان .

6-الديمقراطية الإلكترونية وسيلة لتوسيع المشاركة الشعبية في العمل السياسي.

7- تعتبر الديمقراطية الإلكترونية وسيلة للحد من التهميش ، وتحقيق الإستقرار.

8- تختلف الديمقراطية الإلكترونية عن التقليدية، لأن أطرافها هم جميع فئات المجتمع بدل التمثيل في المجالس.

ثانيا : أبعاد الديمقراطية الإلكترونية

لقد أوجزت الحكومة السويدية أبعادا خمسة لعملية الديمقراطية الإلكترونية [12]:

1-أنظمة الإقتراع الالكترونية : حيث أن هذا يسهل على المقترعين تقديم أصواتهم على الخط دون التنقل إلى مراكز الاقتراع ، لكن العملية تتطلب تقنية عالية وأنظمة أمان فعالة ، زيادة إلى بعض التجارب وصفت بالفاشلة رغم تقدم الدول التي جربتها ،كما أنها تقنية توصف بغير مأمونة النتائج .

2-النشاطات السياسية عبر الانترنت : تشجيع نشر أجندات الأحزاب والقوى المختلفة، وتشجيع ثقافة التجمعات الشعبية الإلكترونية.

3-الشفافية والثقة الإلكترونية : وذلك بنشر جميع الوثائق الحكومية على الانترنت ، حيث يمكن للجمهور الاطلاع على كل الشؤون مباشرة .

4-المشاركة الديمقراطية : إستطلاع رأي الشعب ونشر القرارات الحكومية قبل إتخاذها.

5-الفجوة الرقمية : على الحكومة أن تأخذ في عين الاعتبار خصوصا في الدول المتخلفة أن نسبة إستخدام الشبكات متواضعة جدا إلى نسبة المستخدمين ، زيادة إلى أن طبيعة إستخدام الانترنت محصور في مجالات متعددة مقرنين هذا بضعف الوعي السياسي لدى الجمهور .

ثالثا : مجالات الديمقراطية الإلكترونية

تطبق الديمقراطية الإلكترونية في العديد من المجالات أهمها :

-التصويت الإلكتروني.

-البرلمان الإلكتروني .

1-التصويت الإلكتروني : يعتبر التصويت الإلكتروني من أهم الوسائل الفعالة في العملية الإنتخابية لعدة إعتبارات أهمها :

-سرعة العملية الإنتخابية .

-مشاركة جميع فئات الشعب في العملية الإنتخابية.

-مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة دون اللجوء للإجراءات الإدارية .

-التمكن من حسم الإنتخابات فور الإنتهاء من العملية الإنتخابية .

-الإقتصاد في التكلفة.

حيث يعتمد هذا النظام على عنصر الآلية في الانتخابات مع تجهيز قوي ، و في غاية التطور لمختلف النقاط الانتخابية ، زيادة إلى النظم المعلوماتية المستخدمة التي يجب آن تحظى بميزتين أساسيتين : السرعة و الأمان.

وقد خاضت مجموعة من الدول هذه التجربة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية سنة2004 حيث آن العملية الانتخابية تمت بشكل لاقى انتقادات من طرف الناخبين ، كما أنها سجلت تطورا في مجال التصويت المتميز بالسرعة و إلغاء العديد من عيوب التصويت التقليدي[13] ، وبشكل عام فان التصويت الالكتروني لها مزايا و عيوب خاصة فيما يتعلق بتامين الأنظمة و الابتعاد عن الأعطال الالكترونية التي قد تحدث عيوبا في الأصوات ، كما آن التصويت الالكتروني لا يقتصر على الأجهزة الموفرة من طرف الحكومة بل يتعدى إلى شبكة الانترنيت في العديد من الجوانب ، حيث يتطلب الأمر تكنولوجيات متطورة جدا.

2-البرلمان الالكتروني:

في إطار الاتجاه نحو الحكومة الديمقراطية الالكترونية تتابعت التطورات إلى ظهور تطبيقات جديدة أهمها المشاركة الالكترونية E-PARTICIPATION حيث يدل المصطلح على اطلاع المواطنين على مختلف السياسات و العمليات التي تجرى لدى هيئات و مؤسسات الدولة ، ومن بين الهيئات أكثر أهمية البرلمان الذي لازمه ظهور مصطلح البرلمان الالكتروني E-PARLIMENT حيث يوفر البرلمان الالكتروني العديد من الأهداف أهمها[14] :

- إتاحة البرلمان للشعب و نشأة علاقة تفاعلية مع المواطن مباشرة .
- توفير الخدمات.

- تقليل النفقات.
- زيادة دقة المراجعة.
- استخدام الاستشارة الالكترونية للجمهور .

وبشكل وجيز فان البرلمان الالكتروني يتيح للمواطن الاطلاع على جلسات و نقاشات البرلمان ، كما له أن يبدي رأيه في مختلف القضايا العامة مباشرة دون تبليغ النواب أو الممثلين ، والفكرة العامة آن توثق كل المناقشات و البحوث و المخاطبات البرلمانية ، إضافة إلى السجلات ، يتاح كل هذا ضمن شبكة الانترنت و يزود الموقع بمستويات دخول للمواطن وللنواب وفق رموز خاصة .

كنتيجة حول فعالية أسلوب الديمقراطية الالكترونية ونجاحها في المجتمعات ، يكون هذا النجاح نسبة إلى درجة الوعي السياسي للجمهور في استخدام الانترنت لكن بشكل مطلوب الذي يخدم الحوكمة الالكترونية .

المبحث الثالث : انعكاسات الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين في تشييد مجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي على التنمية الاقتصادية للدول

أولا : الآثار على التنمية الاقتصادية[15]

يعتبر مجتمع المعلومات مجتمعا شبكيا بفضل التقارب بين الاتصالات والمعلوماتية ، كما أن مرونة هذا النوع من التنظيم تشكل ورقة رابحة في الاقتصاد المفتوح والعالمي ، نضرا لكون البنية التحتية للإعلام والاتصال أحد الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات ، فقد تبنت بعض الدول سياسات وطنية لتطوير البنيات التحتية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال ، مركزة في ذلك على النفاذ إلى الانترنت ذي الدفق السريع من جهة ، وتوفير خدمات متكيفة مع متطلبات الاقتصاد الجديد من جهة أخرى .

فحسب دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء فيها في شهر جوان 2008، بلغت نسبة النفاذ إلى الانترنت ذي الدفق السريع 21.3% أي ما يمثل زيادة قدرها 20% مقارنة مع سنة 2007، تأتي في المقدمة كل من كوريا الجنوبية ،الدنمارك ،هولندا ،النرويج ،سويسرا، أيسلندا ، السويد وفنلندا بمعدل يفوق 30 % أما من حيث الحجم ، فإن عدد الإشتراكات في الانترنت ذي الدفق السريع يفوق في الولايات المتحدة الأمريكية 75مليون منفذ .

إن عصر المعلومات القائم على تطوير النظم اللامركزية المنسقة بفضل تحويل المعلومات عبر شبكة عالمية ، فالمؤسسات الإقتصادية تعمل عبر الشبكة وتتبنى أكثر فأكثر الاستعانة بإخراج بعض أنشطتها نحو المناولين ، وبذلك يتم إنشاء مهن وخدمات جديدة حول هذه النشاطات .

ومع إدخال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أضحى تسارع إرتفاع الإنتاجية ملموسا بعد فترة إستيعاب ضرورية لاعتماد وإدماج هذه الأدوات الإفتراضية ، إقتناعا منها بفعالية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين أداء الشركات ، وقد حقق رواد الصناعة إستثمارات كبيرة في مجال المعلوماتية والاتصالات والبرمجيات .

وتبين الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين عامي 2000 و20002أن مساهمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النمو الاقتصادي قد إرتفع من نطاق 0.1إلى 0.3 نقطة في الفترة مابين 1980 و1997إلى نطاق 0.3 نقطة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا إلى 0.9 نقطة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1997 و2001 أما نسبة الناتج الداخلي الخام في مخزون رأسمال تكنولوجيات الإعلام و الإتصال فقد بلغت 6%عام 2003 في فرنسا و8% في ألمانيا و9 % في هولندا بينما وصلت إلى 13 % في الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهة أخرى أظهرت دراسة أجرتها الحكومة الفرنسية ونشرت عام 2006 أن 93% من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل من 6 إلى 200عامل ، قد تم ربطها بالانترنت عام 2005 مقابل 40 %فقط في عام 1998علما أن معظم هذه التوصيلات ذات دفق سريع ، ومن بين هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة فقط 52% قامت بتطوير مواقع إلكترونية ، في حين أن 85% من الشركات الصغيرة الصغيرة جدا كانت مجهزة بالعتاد المعلوماتي و71%منها كانت موصولة بالانترنت في عام 2005. وفي دراسة أجراها البنك الفرنسي (BNP–PARISBAS) في جانفي 2004يشكل البريد الإلكتروني الإستخدام الأكثر شيوعا بنسبة 85% متبوعا بالبحث عن المعلومات بنسبة68% ثم تليها العلاقات بين الزبائن والممونين 60% وحجز غرف الفنادق عبر الانترنت وتذاكر السفر55% وتبين هذه الدراسة أن نسبة توصيل الشركات بالانترنت تتراوح في معظم البلدان الأوربية بين 90 و100% (السويد98 % ،ألمانيا 97 % ، إيطاليا 94% ، فرنسا 92 % ، المملكة المتحدة وإسبانيا 91 %) .

تشير هذه البيانات إلى أن توصيل الشركات بالانترنت قد بلغ تقريبا حد التشبع في جميع البلدان الأوربية ، وأن هذا التقارب قد تم تحقيقه في ظرف أربع سنوات ، في حين أن وتيرة نشر مواقع الانترنت بطيئة، ففي أواخر عام 2002 أكثر من 80% من الشركات المختلفة الحجم كان لها موقع على شبكة الانترنت في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة والبلدان الاسكندينافية .

-أما إنتشار الحواسيب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفرنسا وألمانيا فهو مستقر منذ عام 2001بما يقارب حاسوب واحد لكل موظفين بالنسبة للمؤسسات الصغيرة وحاسوب واحد لكل أربعة موظفين بالنسبة لتلك التي تشغل من 10 إلى 200 موظف.

-لقد أدت الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين إلى دخول الانترنت في مرحلته الناضجة وإلى عولمة لم يسبق لها مثيل في المبادلات المالية كما تمت زعزعت أسلوب العمل داخل الشركات ،بتقريب الأسلوب الخاص بالإطارات من الأسلوب المعتمد فيما يتعلق بالفئات المهنية والاجتماعية الأخرى ، كما أدركت الشركات أن الابتكار أضحى وظيفة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة كناتج للتزاوج بين البحث-الإبتكار وتأسيس الشركات ، وحسب المركز الفرنسي للدراسات والاستشارة (IDEATE) فإن قيمة السوق العالمية لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال (تجهيزات وخدمات الاتصالات ، المعدات والخدمات المعلوماتية ، وخدمات التلفزيون والأجهزة الإلكترونية واسعة الاستهلاك)قد بلغت2750 مليار أورو في عام 2007أي بزيادة قدرها 5.8% مقارنة مع 2006. وتمثل هذه السوق 7.3% من الناتج الداخلي الخام العالمي ، كما تمثل كل من الأسواق الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط 30 % ،33% ،25 % ،12 % من السوق العالمية على التوالي، أما فيما يتعلق بالإستثمارات في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، فقد إرتفع حجمها بما يقارب نسبة 5% سنويا منذ سنة 2002 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في حين أن هذه الحركية أكثر قوة في البلدان الصاعدة (البرازيل،روسيا ،الهند ،الصين والأرجنتين)إذ تسجل الاستثمارات فيها في هذا المجال نسبة نمو14% سنويا.

ثانيا :التجربة الإماراتية

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة[16] من أهم التجارب الرائدة في الحكومة الالكترونية على المستوى العربي وحتى العالمي ،إذ أن مؤشرات جاهزيتها لعام 2005بلغ ترتبها عربيا المرتبة الأولى وعالميا المرتبة الثانية والأربعين ،حيث أن الجهود والتجهيزات التي بذلتها الدولة سارت في مسارات إيجابية رفقة عوامل أخرى أهمها :

-القدرة المالية للدولة .

-قلة عدد السكان وتوزعهم بالتوازن بين الإمارات .

-طبيعة النظام السياسي.

-ضخامة الإستثمار الأجنبي في مختلف الميادين بما فيها المعلومات .

-إستقرار الأسواق والنقد.

لذلك فإن مقومات الإمارات المتحدة تكاد تكون ملائمة لتطبيق الحوكمة الإلكترونية ،والنجاح فيها أفضل من بقية الدول العربية خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي بما يعود بالفائدة على الدولة والمواطنين، والدليل فيما سنذكر الخطط الونية الفعلية التي شرعت حكومة الإمارات العربية المتحدة في تنفيذها المتعلقة بالحوكمة الإلكترونية.

-كما أن الإمارتين الرائدتين ضمن إمارات الدولة هما دبي وأبو ظبي حيث أنها أغناها وأهمها ريادة في الانفتاح ، لذلك فإن مشاريع الحوكمة الإلكترونية تحمل أسبقيتها وأولويتها في هذه الإمارات وبالخصوص دبي.

1-مشروع الحكومة الإلكترونية :

التخطيط لمشروع الحكومة الإلكترونية بالإمارات العربية المتحدة بدأ سنة2001 بمجموعة إجراءات تجريبية كالتحصيل الإلكتروني وغيره ، لكن بصفته مشروعا عاما وشاملا ، وقد إكتسب طابع الإستراتيجية والبرامج والخطط.

2-أهداف هذا المشروع :

-إعتماد المواصفات القياسية الموحدة لتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارات والجهات المتعددة.

-تطوير وتحسين مستوى الكفاءة والإنتاجية في الخدمات الاتحادية.

-الربط بين كافة الخدمات والإجراءات الحكومية .

-تقليل التكاليف الخاصة بتطوير الخدمات.

-مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الحكومة الإلكترونية ، و إستخدام أنظمة تكنولوجية حديثة .

-تسهيل وتسريع الخدمات المقدمة للمواطنين .

-تقليل التعامل بالأوراق والنماذج اليدوية.

3-مراحل المشروع :

قسمت الخطة إلى مجموعة من المراحل وهي :

*المرحلة الأولى :

-إعداد دراسة لكافة المراحل وضبطها

-تحديد و إختيار الأنظمة والأنظمة الأولية.

-رصد التكلفة الإجمالية المطلوبة .

-إنشاء فريق عمل من ممثلي الوزارات .

*المرحلة الثانية :

-إعداد دراسة للعروض من الشركات المتخصصة للمساهمة في تنفيذ المشروع .

-طرح المناقصة بتطبيق المشروع.

*المرحلة الثالثة :

-التنفيذ الفعلي والإشراف على بدأ المشروع وبناءه الدقيق وسيره.

-تكليف لجنة فريق العمل من ممثلي الوزارات بتنفيذ الأنظمة المقترحة والمتابعة .

-تثقيف العملاء والعاملين في مشروع الحكومة الإلكترونية بأهمية المشروع وأهدافه.

أما مشروع الحوكمة الإلكترونية في بلدية دبي فقد نحا بنفس الإستراتيجية تقريبا ، إذأن مراحلها بشكل مختصر كالتالي :

*المرحلة الأولى 2000-2002:

هذه المرحلة تؤدي إلى تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، كما توفر أنظمة الأمن .

*المرحلة الثانية 2003-2005 :

هذه المرحلة هي مرحلة التكامل والتفاعل ، حيث يتم تقديم خدمات تفاعلية للعملاء :

-تطبيق شامل للخدمات الإلكترونية.

-تطبيق الخدمات عبر قنوات أخرى كالهواتف النقالة.

-التركيز على تعزيز الربط بين الخدمات والقنوات والأنظمة الداخلية.

وقد حققت حكومة دبي نجاحا كبيرا في مجال الحوكمة الإلكترونية، إذ صنفت الحادية عشر عالميا من بين النظم الناجحة ،ومن أهم الخدمات التي تقدمها :

-خدمة التراسل :M-DuBai .

-خدمة الوظيفة الإلكترونية: E-Job .

-خدمة المواطن الإلكتروني : E-CITIZEN .

-خدمة الدفع الإلكترونية : E-Pay .

-البوابة الإلكترونية في مطار دبي .

الخاتمة :

وفي نهاية هذه الورقة البحثية نكون قد توصلنا إلى النتائج التالية :

-الحوكمة الإلكترونية هي نمط للحكم يستخدم كافة الأنشطة الإلكترونية لتنظيم العلاقات المتشابكة بين الكيانات التنظيمية داخل الهيئة الرسمية والغير الرسمية ، بما يدعم صياغة السياسات وآلية تنفيذها لتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق المواطن.

-هناك العديد من المجالات التي تطبق فيها الحوكمة الإلكترونية وأهمها :

العقود الإدارية ،الممارسات السياسية ،الضرائب وفي الجانب المالي .

-أهم هدفين للحوكمة الإلكترونية هو : رفع مستوى الكفاءة الإدارية : ونقصد به زيادة الكفاءة في تنفيذ الأعمال من خلال زيادة إنتاجية العاملين والحد من نسبة العمالة المقنعة ، ورفع مستوى حياة المواطنين.

- الديمقراطية الإلكترونية أهم جانب من جوانب الحوكمة الالكترونية، وأهم مبادئها هي : دعم الديمقراطية عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، وارتباطها بالحكم الراشد عن طريق أسسه من الكفاءة ،الفعالية والشفافية وغيرها ، وإحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان.

-أهم أبعاد الديمقراطية الإلكترونية هي : أنظمة الإقتراع الالكترونية ، النشاطات السياسية عبر الانترنت ، الشفافية والثقة الإلكترونية.

-أهم مجالين للديمقراطية الإلكترونية هما : التصويت الإلكتروني والبرلمان الإلكتروني.

-تزيد فعالية أسلوب الديمقراطية الالكترونية ونجاحها في المجتمعات ، كلما زادت نسبة درجة الوعي السياسي للجمهور في استخدام الانترنت لكن بشكل مطلوب الذي يخدم الحوكمة الالكترونية .

- من أهم إنعكاسات الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين على التنمية اللإقتصادية للدول هو دخول الانترنت في مرحلته الناضجة وأددى ذلك إلى عولمة لم يسبق لها مثيل في المبادلات المالية كما تمت زعزعت أسلوب العمل داخل الشركات ،بتقريب الأسلوب الخاص بالإطارات من الأسلوب المعتمد فيما يتعلق بالفئات المهنية والاجتماعية الأخرى ، كما أدركت الشركات أن الابتكار أضحى وظيفة أساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة كناتج للتزاوج بين البحث-الإبتكار وتأسيس الشركات .

– وقد حققت دولة الإمارات المتحدة نجاحا كبيرا في مجال الحوكمة الإلكترونية ما جعلها تلتحق بالمصافي العالمية في هذا المجال وهذا راجع لعدة أسباب أهمها : القدرة المالية للدولة، ضخامة الإستثمار في جميع الميادين بما في ذلك المعلوماتية.

وفي الأخير نقترح جملة من التوصيات لتشجيع تطبيق الحوكمة والديمقراطية الإلكترونيتين في الجزائر باعتبار أن وضعها لا يختلف كثيرا عن بقية الدول العربية ، إذ إن البنية التحتية الإلكترونية لا تعتبر بالشكل اللازم ،لكن لا يمكن إغفال البنية التحتية المتوفرة ، التي تتوفر على البنية الهاتفية والانترنيت للمؤسسات والأفراد ، كما أن المواقع متاحة من طرف المؤسسات التي تتيح خدمات مفتوحة للمواطن ، و نختصرها فيما يلي :

–الإهتمام بالبنية التحتية أكثر .

–توفير جميع الوسائل الإلكترونية وخاصة وسائل الدفع.

–العمل على تكوين مجتمع معلوماتي حقيقي ، مع ما هو متوفر من بنية تحتية إلكترونية.

–رسم خطة محكمة لتطبيق مشروع الحوكمة والديمقراطية الإلكترونية مع تحديد مدة زمنية معينة لإنجازه.

قائمة المراجع :

[1] محمد صدام الخمايسة ، الحكومة الالكترونية ،الطريق نحو الاصلاح الاداري ،عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، أربد –الالردن،2013،ص 169

[2] أيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق ، ص 92

[3] أيمان عبد المحسن زكي ، المرجع نفسه ص 94

[4] سليم سعداوي ،عقود التجارة الإلكترونية ،عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 16

[5] سليم سعداوي، مرجع سابق ، ص 20

[6] ربحي مصطفى عيان ، البيئة الالكترونية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ،عمان الاردن ، 2012 ، ص 290

[7] عصام عبد الفتاح مطر ، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ،القاهرة دار الجامعة الجديدة ، 2008، ص 99

[8] Heek s.r.b , information systems and public sctor accountabillity institute for developpement policy and managment university of manchester,1998, p 5

[9] Haldenrvang c.v electronic governement ,e governement and devlopement , the european of devlopement research

[10] oECD, the E-Governement imperative in OECDE-governement studies,oecd, paris.

[11] Moynihan ,DP Building secure election : E-Voting , security and system theory ,public admnistration revien ; sep/oct ,2004,p :516.

[12] عباس بدران ، الحكومة الالكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق ، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2004، ص 54-55

[13] عبد الحميد بسيوني ، الديمقراطية الالكترونية ، دار المكتبة العلمية للنشر و التوزيع ، القاهرة 2008 ، ص 244.

[14] عبد الحميد بسيوني ، المرجع نفسه ، ص 280

[15] تقرير الجزائر الالكترونية : 2013 ، وزارة البريد و تكنولوجيات الاعلام ، الجزائر ، ديسمبر 2008 ، ص 218-219

[16] أحمد بن عبد الله الشعيبي ، معوقات ومقومات نجاح برامج الحكومة الإلكترونية في العالم العربي دراسة خاصة عن المملكة العربية السعودية،المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل للعلوم الإنسانية والإدارية،المجلد التاسع ،العدد الأول 1429ه الموافق ل 2008م ، ص 303